

## الانفصال عن العراق هبة من الله!

أحمد ضيف الله

وجميع المناصب الأخرى، بعد تحميله نتائج إصراره على إجراء الاستفتاء وما بعد نحو عام من إخفاق سياساته، عاد بارزاني ليقول مجدداً في مؤتمر اتحاد شباب حزبه المنعقد في الـ٧ من تموز الجاري: إن هذا الاستقلال مشروع موغل في التاريخ منذ أكثر من ألف عام وليس بدعة مستحذرة، ومتهم من يظن أننا قد تنازلنا عن حقنا، مضيفاً: إننا «مقتنعون بأن إجراء استفتاء الاستقلال لم يكن مخالفاً للستور وأحدى بالدليل كل من يدعي غير ذلك وحق الاستقلال هبة من الله وليس فضلاً من أحد»، مؤكداً أن «حلم الاستقلال سيحقق عاجلاً أم آجلاً».

مع أن المحكمة الاتحادية العليا كانت قد أعلنت في بيان لها في الـ٦ من تشرين الثاني ٢٠١٧، أنها «أصدرت اليوم قراراً يفسر المادة الأولى من الدستور، وخلصت إلى أنها المواد الأخرى ذات العلاقة تؤكد وحدة العراق، وتلزّم المادة ١٠٩ السلطات الاتحادية جميعها الحفاظ على هذه الوحدة»، مضيفاً: إن «المحكمة تؤكد عدم وجود نص في الدستور يجيز انفصال أي من المكونات المنصوص عليها في المادة ١١٦ في ظل أحكامه النافذة». وفي قرار آخر لها في الـ٢٠ من الشهر ذاته، أنها قررت «الحكم بعدم دستورية الاستفتاء الجاري يوم الـ٥ من أيلول ٢٠١٧ في إقليم كردستان و في المناطق الأخرى التي شملت به إلغاء الآثار والنتائج المترتبة عليه».

لا يمكن النظر لتصريحات مسعود بارزاني الحالية في الاستقلال أنها مجرد أحلام، كما لا يمكن اعتبار ما يطمح إليه، بأنه هبة من الله، خاصة بعد زيارة وفد تجاري سعودي كبير إلى أربيل في الـ٢٣ من شهر تموز الماضي برئاسة السفير السعودي في العراق عبد العزيز الشمري وعضوية ٣٥ من كبار رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين، من دون أن يزور الوفد بغداد، إلا قبلاً ولا بعداً، الذي اتفق على تعاون اقتصادي واستثماري وتسيير رحلات جوية وفتح مصرف سعودي في الإقليم وعقد مؤتمر استثماري لتشيط العلاقات التجارية بين الجانبين، وذلك بتوصية من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بحسب تصريحات رئيس الغرف التجارية السعودية سامي بن عبد الله العبيدي، وربما جاء فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران وتركيا لينتج آمال بارزاني بدور جديد له في العراق والمنطقة، وإن كنت أعتقد أن العقوبات الأميركية الاقتصادية على إيران وتركيا والصين وروسيا وكوريا الديمقراطية ستوحّد العالم تجاه الحالين بأدوار الشر في المنطقة.

لديها مصلحة كبيرة في إقامة دولة كردستان، والوقت قد حان كي تقوم الولايات المتحدة بدعم هذه العملية، كما جاء في تصريحات أرسلها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى المراسلين الأجانب في الـ١٣ من أيلول ٢٠١٧: «تؤيد إسرائيل جهود الشعب الكردي المشروعة لقيام دولته»، وأبرزت شاشات الفضائيات الكردية، مشاركة ونشاط عدد من الشخصيات ذات الميول الصهيونية، حيث ظهروا وهم يتحركون في إقليم كردستان ويتواجدون فوق المنصات الاحتفالية خلال فترة الاستفتاء وقبلها، من بينهم: وزير خارجية فرنسا السابق برنار كوشنر، إيدي كوهين، وهنري بيران ليفي، وسفير أميركا السابق في كرواتيا وأحد مساعدي بول بريرم الحاكم المدني الأمريكي السابق للعراق بيتر غولبرغراف، وسفير واشنطن السابق في بغداد خليل زلماي زاده، وقد رفعت الأعلام الإسرائيلية إلى جانب الأعلام الكردية في الاحتفالات التحضيرية للاستفتاء بكتافة!

ورغم كل التحذير من العواقب والتهديدات بإجراءات عقابية من الحكومة العراقية أجرى مسعود بارزاني الاستفتاء على الاستقلال في موعده المقرر، متحدياً بذلك قراراً لآفتاً لمجلس الأمن الدولي برفض الاستفتاء.

وبعد إخفاق كل وساطات المهتمّة ومساعي الحلول من أطراف محلية وإقليمية، وانتهم الهل الذي منحتها الحكومة المركزية إلى إقليم كردستان لإعادة الوضع إلى سابق عهده، أطلق رئيس الوزراء العبادي في الساعات الأولى من صباح الـ١٦ من تشرين الأول ٢٠١٧ «عملية إعادة انتشار وفرض الأمن والنظام في المناطق التابعة للحكومة الاتحادية العراقية»، ونجح في استعادة محافظة كركوك والسيطرة على جميع المنشآت والحقول النفطية ومحطات الضخ والأنابيب في المحافظة، كما استطاع خلال أيام قليلة من استعادة جميع المناطق التي كان الأكراد قد استولوا عليها، وبذلك نجح حيدر العبادي في تفريع مرامي استفتاء إقليم كردستان، بإعادة سيطرة الدولة على كل المناطق المتنازع عليها مع الإقليم، منهياً بذلك حلم الاستقلال، وسبقها مجموعة من القرارات التي أدت إلى توقف الحركة في مطاري أربيل والسليمانية وجميع المناطق الحدودية مع إيران وتركيا، إضافة إلى فرض قيود مالية على القطاع المصرفي في الإقليم، ما تسبب في شل جميع الأنشطة الاقتصادية في الإقليم، دافعة القوى الكردية المعارضة إلى المطالبة بتشكيل حكومة طوارئ، أو إنقاذ وطني، وبتنحي مسعود بارزاني من منصبه، وهو ما حصل، حيث تخلى رئاسة الإقليم في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٧.

إجراء الاستفتاء «قضية وطنية وليست حكراً على حزب بعينه، لذا ينبغي أن تناط هذه المهمة بالمؤسسات الشرعية للإقليم وفي مقدمتها البرلمان»، ما يتطلب «إلغاء الإجراءات غير القانونية التي لجأ إليها الحزب الديمقراطي، وإعادة رئيس البرلمان ووزراء التغيير، الذين طردوا من أربيل إلى ممارسة مهامهم الحكومية»، مؤكداً أن «مشروع استقلال الإقليم بات يستخدم لأغراض سياسية»، وأن الهدف الحقيقي من طرح مسألة الاستفتاء من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني هو لتغلطية على المشكلات الحقيقية التي تواجه الإقليم منذ نحو ٢٦ عاماً من الحكم الذاتي المرتبك، من صراعات دامية، وفشل في الحكم والإدارة، وفساد في ملفات النفط، ما أدى إلى تراجع ملحوظ على الصعيد السياسي والاقتصادي، مثللاً بأزمة مالية خانقة، جعلت حكومة الإقليم عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، معتبرين أن كل القرارات التي تصدر عن مسعود بارزاني غير شرعية ولا دستورية، لأن ولايته كرئيس للإقليم انتهت في الـ١٩ من آب ٢٠١٥، بعد أن مدهدا ثلاث مرات، وبالتالي لا يحق له إصدار أي قرارات مصيرية تمس مستقبل الإقليم ومصير شعبه، ومن ضمن ذلك قيامه في الـ١١ من تشرين الأول ٢٠١٥، بطرد أربعة وزراء من حركة التغيير المعارضة له، فضلاً عن منع يوسف محمد رئيس البرلمان الكردستاني وهو من حركة التغيير أيضاً من دخول المدينة لمزاولة مهامه النيابية.

فيما تنامي حجم حراك مدني كردي ضد الاستفتاء، بمشاركة شخصيات سياسية، وكتاب، وصحفيين، ونشطاء في المجتمع المدني، حمل اسم «لا في الوقت الحالي»، الذي اعتبر أن «الاستفتاء حالياً لا يصب في الصالح العليا لشعب كردستان»، خاصة مع تشابك المخاوف الإقليمية والدولية الرافضة له.

وقد كان لافتاً أن الدول الخليجية لم تعلن صراحة رفضها للاستفتاء، أو موقفها منه، حتى إن الأردن اعتبر الاستفتاء الذي يعتزم الكردي إجراءه الشهر المقبل شأنًا داخلياً في العراق، في الوقت الذي أبدى الإعلام الخليجي وخاصة السعودي، بشكل ملثني تأييده لخطوة الاستفتاء، ناشراً تقارير ومقالات تعريفية بالإقليم ومقالات خاصة ومطلوبة مع رئيس الإقليم مسعود بارزاني، الذي تناول «المسألة التي تعرض لها الأكراد»، وحقهم في الاستقلال.

إسرائيل وحدها تفرقت بالتصريح علناً عن دعمها لإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، فقد أعلنت وزيرة العمل في الحكومة الإسرائيلية إيليت شاكيد، خلال مؤتمر حول محاربة الإرهاب في تل أبيب في الـ١٢ من أيلول ٢٠١٧، أن «إسرائيل ودول الغرب

حدد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني «يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ لإجراء الاستفتاء في إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم»، ما يعني أن الدعوة إلى الاستفتاء تشمل بالإضافة إلى المحافظات الثلاث المشكلة لإقليم كردستان وهي دهوك وأربيل والسليمانية، محافظة كركوك الغنية بالنفط والمناطق الأخرى المتنازع عليها التي تقع تحت سلطة الحكومة العراقية المركزية، التي سبق أن اعتبرها نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان في مؤتمر صحفي له في الـ٧ من حزيران ٢٠١٧، أنه «لا يوجد مناطق متنازع عليها بعد الآن، وأن تلك المناطق الكردستانية حررت بدماء البيشمركة وانتهى أمرها وأنه لم يبق شيء اسمه مناطق متنازع عليها في قاموس الإقليم وهي كردستان وعادت إلى الإقليم».

حينها استغل الأكراد الفراغ الذي تركه انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى بعد تمكن تنظيم «داعش» من السيطرة على المحافظة في حزيران ٢٠١٤، وفرضوا سيطرتهم على معظم محافظة كركوك، إضافة إلى أجزاء من محافظات صلاح الدين وبيالي ونيوى، وقاموا بتصدير نفط كركوك إضافة إلى نفط حقول أخرى عبر ميناء جيهان التركي من دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد.

ومع تحديد موعد الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان تصاعدت التصريحات والمواقف العراقية والدولية والإقليمية من دون استثناء، رافضة ومحذرة من خطورة هذه الخطوة، مشددة حرصها على وحدة الأراضي العراقية، حيث واجه الاستفتاء الكردي معارضة عراقية داخلية قوية اعتبرت أن «وحدة البلاد قدر الجميع، والدستور هو السقف المثالي للحوار»، وبأن «الاستفتاء ليس عراقياً الانعكاس فقط، بل له انعكاسات على دول المنطقة، وانعكاسات على الوضع الإقليمي والدولي». وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في الـ١٨ من أيلول ٢٠١٧ حكماً بإيقاف إجراءات الاستفتاء «لحين حسم الدعاوى المقامة بعدم دستورية قرار الاستفتاء المذكور»، وهو ما رفضته أربيل وقررت المضي بإجرائه.

كذلك واجه مسمى إجراء الاستفتاء على استقلال كردستان، اعتراضات ومواقف متباينة من قوى كردية أساسية مثل حركة التغيير برئاسة عمر السيد علي، والجماعة الإسلامية في كردستان برئاسة علي بابير، والاتحاد الإسلامي الكردستاني برئاسة صلاح الدين بهاء الدين، إضافة إلى الجناح القوي داخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يرأسه الراحل جلال الطالباني، حول الجهة التي يحق لها طلب إجراء الاستفتاء، مشيرة إلى أن مسألة

### مصدر أممي عراقي: البغدادي ميت سريريا وداعش منقسم بشأن خلفه

إكالات

أفاد مصدر أممي عراقي، أن متزعم تنظيم داعش الإرهابي أبو بكر البغدادي مات سريريا بعد إصابته سابقاً بغارة جوية عراقية في سورية، وأشارت إلى أن التنظيم يشهد خلافات حادة بشأن المرشح لخلافته، ونقل المصدر عن مصادر استخباراتية تأكيدها، بحسب موقع «السومرية نيوز» الإخباري العراقي، أن البغدادي كان بين قيادات داعش الذين قتلوا وجرحوا في غارة للقوة الجوية العراقية استهدفت، بحسب معلومات استخباراتية دقيقة، اجتماعاً لهم في سورية خلال حزيران الماضي.

وأضاف المصدر: إن الإصابة التي تعرض لها البغدادي جعلته بحكم الميت سريريا، وهو لا يستطيع ممارسة مهامه. وأشار إلى أن هذا الأمر تسبب في خلافات حادة واتقسامات غير مسبوقة داخل التنظيم، حيث رشحت بعض قيادات داعش غير العراقية المتطرف المدعو أبو عثمان التونسي لتولي القيادة، على حين رفضت القيادات العراقية ترشيحه.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتردد فيها أنباء عن مصير البغدادي الذي خسر تنظيمه خلال العامين الماضيين معظم الأراضي التي كانت يسيطر عليها في الشرق الأوسط. وأوردت صحيفة «بيلي ميور» البريطانية، مطلع العام الفائت أنباء عن مقتل البغدادي بصف جوي في سورية. غير أن صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، نشرت تقريرا في أيار الماضي، كشفت فيه عن معلومات جديدة عن زعيم تنظيم داعش، نقلت عن مصادر في الاستخبارات الأميركية.

وأكد التقرير، أن البغدادي على قيد الحياة، وأنه يعمل على إستراتيجية جديدة طويلة الأمد للتنظيم.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين استخباراتيين أميركيين، قولهم: إن البغدادي يسعى، على ما يبدو، إلى طرح إستراتيجية طويلة الأمد سوف تنتج لتنظيمه البقاء، على الرغم من الانتصار عليه عسكرياً في سورية والعراق.

## دفعه جديدة عادت من لبنان . . والسلطات السورية أكدت الحفاظ على حقوقهم وكرامتهم دمشق: ربط أوروبا بين إعادة الإعمار والعملية السياسية يعرقل عودة اللاجئين

بعد أن وفرت لهم الجهات المعنية الإجراءات المبسطة والتي سهلت عملية عودتهم إلى أرض الوطن. وفي وقت سابق من يوم أمس، أفاد موقع «روسيا اليوم»، بأن زهاء ٢٠٠ شخص من اللاجئين السوريين في لبنان وصلوا إلى معبر جديدة يابوس الحدودي، تمهيداً لنقلهم إلى قراهم وبلداتهم في ريف دمشق.

على خط مواز، قال مركز استقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين التابع لوزارة الدفاع الروسية، في بيان نقلته وكالة «سويتنك»: «عاد من لبنان إلى سورية، خلال الـ٢٤ ساعة الماضية (الأحد)، ٩٨ لاجئاً عبر معبرين «جديدة يابوس» والبوسية، وبهذا يكون قد عاد منذ ١٨ تموز ٢٠١٨ من لبنان، ٦٦٨٥ شخصاً. وفي السياق، نقلت «سويتنك» عن مصدر في وزارة الخارجية اللبنانية قوله: إن «وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل سوف يقوم بزيارة لموسم في الشهرين من الشهر الحالي، حيث سيجري محادثات مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، تتمحور حول تأمين عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم».



عودة دفعة جديدة من السوريين المهجرين إلى لبنان أمس عبر مركز جديدة يابوس الحدودي (سانا)

في المركز الحدودي لتقديم الخدمات الصحية لللاجئين، إضافة إلى توفير سيارات تقدم الطعام والشراب لهم ريثما يتم نقلهم عبر حافلات إلى منازلهم. وتوجه عدد من العائدين الذين اضطروا إلى ترك منازلهم نتيجة الإهراق بالتحية والشر الجيش الذي أعاد الأمن والأمان إلى العائدين من لبنان إلى منازلهم وفرامهم في ريف دمشق. وأوضح أنه تم إنشاء نقطة طبية

سابقة هرباً من إجرام التنظيمات الإرهابية، وذكرت الوكالة، أنه بعد استكمال الجهات المعنية كل التحضيرات الضرورية لإعادة الحنات الطبيعية إلى المناطق التي حررها الجيش العربي السوري من الإهراق في ريف دمشق، وصلت أمس دفعة جديدة من السوريين المهجرين العائدين من لبنان إلى منازلهم وفرامهم في ريف دمشق.

على كرامة كل السوريين، وشدد وزير الإدارة المحلية والبيئة، حسن مخلوف، بحسب الموقع على أن «رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية أمر ضروري بالنسبة لعودة اللاجئين إلى البلاد».

وأضاف مخلوف: إن السوريين الذين كانوا يحاربون ضد الجيش العربي السوري تم انتقالوا إلى جانيه، يعدون اليوم مثلاً على موقف دمشق منهم، مضيفاً: أنهم يعيشون في سورية بشكل عادي.

## أكد قيام «مسد» بزيارة ثانية إلى دمشق . . والنقاشات مع الحكومة تركزت حول «الإدارة المحلية» ومفهوم «اللامركزية» درار له «الوطن»: نحتاج إلى كثير من التروي لاتخاذ قرارات والأمر ترك للقاءات أخرى

أجل مواجهة الإرهاب ومواجهة (تنظيم) داعش (الإرهابي) ونحن في هذا الطريق لم نتوقف، وبقاء الأميركيين كما يقولون هو من أجل القضاء على الإرهاب وداعش وهذا الأمر متوقف على التنازع وعلى انتهاء هذه العمليات».

وحول زيارة السفير الأميركي السابق لدى البحرين وليم روباك، مناطق سيطرة «مسد» وإن كان الأميركيون جادين فعلاً بالانسحاب من شمال شرق سورية، قال درار: «الأميركيون أعلنوا أكثر من مرة أنه عندما تنتهي المشكلات والعائلة وخاصة في موضوع مواجهة الإرهاب وقضايا أخرى هم والروس متفقون عليها سوف ينسحبون، واعتقد أن الأمر متروك لتقريرات هذه الدول التي تتشاك مع بعضها أو تفاهم، فهي التي ترسم السياسات، ويكل هناك نحن لا نستطيع أن نقري في هذه المسائل، نعتقد أنه يجب إخراج جميع الاحتلالات من الأرض السورية».

وعن تصريحات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة بأنه يعتزم احتلال مناطق جديدة في شمال سورية، قال درار: «طوح أردوغانان ليس له حدود، وهو الآن يعيش حالة التهور التي سبق وإن عاشها من المستبدين الذين إبانهم، وقد قامت عليهم ثورات شعوبهم، وهذا (أردوغان) سوف يلحق بهم إذا كان مستمراً بهذا الطريق وهو الآن بمنهجته وغروره يسير على نفس الدرب، ومن ثم نحن سندافع عن مناطقنا والشعب السوري كله سوف يدافع عن أرضه، إذا ما تم الاعتداء عليه من أردوغان وجيشه الغادر».

أيام تحشيدات كبيرة على تخوم محافظة إدلب استعداداً لتحريرها، في وقت ذكرت تقارير إعلامية نشرت أمس بأن «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، التي تعتبر الذراع العسكري «مسد»، أرسلت تعزيزات من حلب إلى تخوم إدلب أيضاً.

وقال درار: «بالنسبة للتحضيرات التي تقوم في إدلب وحولها من قبل الجيش السوري، لم يكن هناك أي نوع من أنواع التنسيق (بشان معركة إدلب مع مسد)، إلا أن أي حشد لقوات «قسد» هو لغاية تحرير منطقة عفرين (في ريف حلب الشمالي) من المرتزقة الذين احتلها بدعم من الجيش التركي»، مؤكداً أن «بدء أي معركة ستكون لمواجهة الإرهاب وسكنون طرفاً فيها».

وعن مستقبل قوات «قسد» إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بين «مسد» والحكومة، و بكل هناك نحن لقد «أعلننا أكثر من مرة، أن قوات سورية الديمقراطية – قسد» سكنون جزءاً من جيش سورية الذي يدافع عن حدودها وقضاياها وذلك بعد التسوية ونحن نأمل أن نصل إلى تسوية حقيقية للبلاد من أجل أن نتحقق فيها إمكانية المشاركة في جميع مناحي الحياة والإدارات ومن أجل مستقبل آمن لجميع أبناء شعبنا».

وإن كان الانفتاح الذي جرى بين «مسد» والحكومة أزعج الأميركيين الذي يفتترون حلفاء لـ«مسد»، وإن كان الأخير يطبع الأميركيين على النقاشات التي تدور بينه وبين الحكومة؟، قال درار: «يبدأ أحد اتزاعاً حول المفاوضات بين «مسد» والحكومة. نحن لدينا كل الحرية في الحوار السياسي والمفاوضات السياسية لأن الاتفاق مع الأميركيين هو من

انتخابات الإدارة المحلية، وبحكم أن هناك توجهاً إلى مفهوم اللامركزية، وكيف يطبق؟ فهذا يحتاج إلى تفاهات حول الشكل الذي يمكن تطبيقه في هذه المناطق».

ويعتبر حزب «الاتحاد الديمقراطي» أحد مكونات «مجلس سورية الديمقراطية» – مسد» الذي يضم قوى كردية وعربية وأشورية وسريانية. وعقد وفد من «مسد» أواخر الشهر الماضي في دمشق اجتماعاً مع ممثلين عن الحكومة هو الأول من نوعه الذي يعلن عنه «مسد» وجرى لاستمرار اللقاءات ومتابعة الأوضاع بهدف التوصل إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق والمناطق التي يسيطر عليها «مسد» في شمال وشمال شرق البلاد.

وكشف درار، أن وفداً من «مسد» قام بزيارة ثانية إلى دمشق وعقد لقاءات مع الحكومة. وبخلاف ما تم ترويجه من قبل مصادر إعلامية معارضة، بأن اللقاء إخفاق وأنه تم طرد وفد «مسد» وإصدار مذكرة اعتقال بحقهم من السلطات، قال درار: «كانت هناك نقاشات تحتاج إلى كثير من التروي لاتخاذ قرارات بشأنها، ومن ثم ترك الأمر إلى لقاءات أخرى».

وأوضح، أن النقاشات بين وفد «مسد» ووفد الحكومة خلال الزيارة الثانية «تركزت حول مفهوم الإدارة المحلية وإمكانية المشاركة فيها، والنظرة المستقبلية حول مفهوم اللامركزية وكيف يمكن أن يعالج».

وأصدر الرئيس بشار الأسد مؤخراً مرسوماً لإجراء انتخابات المجالس المحلية في ١٦ أيلول المقبل، للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب في البلاد قبل أكثر من ٧ سنوات.

وأعلن رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات، سليمان القاند، أن «لجان الترشح في المحافظات قبلت ٣٤٥٥٣ طلب ترشح لإجراء انتخابات الإدارة المحلية من أصل أكثر من



الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية» – مسد» رياض درار (عن الإنترنت)

موقف محمد

أكد الرئيس المشترك لـمجلس سورية الديمقراطية – مسد» رياض درار، أن جولة نقاشات ثانية جرت بين وفد من «المجلس» والحكومة تركزت حول «مفهوم الإدارة المحلية وإمكانية المشاركة فيها والنظرة المستقبلية لمفهوم اللامركزية»، لافتاً إلى أن تلك النقاشات «تحتاج إلى كثير من التروي لاتخاذ قرارات بشأنها، ومن ثم ترك الأمر إلى لقاءات أخرى».

كما أكد درار، أن «بدء أي معركة ستكون لمواجهة الإرهاب وسكنون طرفاً فيها»، لافتاً إلى أن «قسد»، «سكنون جزءاً من جيش سورية الذي يدافع عن حدودها وقضاياها وذلك بعد التسوية، التي سيتم التوصل إليها في البلاد.

وفي مقابلة مع «الوطن» عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، قال درار حول آخر التطورات فيما يتعلق والاجتماعات بين وفد «مسد» ووفد الحكومة، وما تردد عن أن وفداً من حزب «الاتحاد الديمقراطي» – يا يا دا، قام بزيارة لدمشق؟ قال: إن «الوفود التي تحضر إلى دمشق لا تمثل حزب «الاتحاد الديمقراطي»، هي تمثل «مجلس سورية الديمقراطية» – مسد» وهي تعمل مشتركة مع جميع المكونات والأحزاب الموجودة في هيكلية المجلس، لذلك فإن الممثلين الذي يحضرون هم يمثلون «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» والمنطقة ككل».

وأوضح أن «كل النقاشات التي تجري الآن، هي من باب معرفة رأي الطرف الآخر حول المسائل التي يمكن أن يتم البدء بها»، لافتاً إلى أن «الحكومة لها رأي بأن يكون البدء بموضوع